

قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٦٧ (١٩٦٩)

بتاريخ ٣ تموز (يوليو) ١٩٦٩

دعوة إسرائيل مجدداً إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس

إن مجلس الأمن،

إذ يذكر قراره رقم ٢٥٢ الصادر في ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٨، وقراري الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ (الدورة الاستثنائية الطارئة - ٥) الصادر في ٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧، ورقم ٢٢٥٤ (الدورة الاستثنائية الطارئة - ٥) الصادر في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٦٧، المتعلقين بالإجراءات والأعمال التي تقوم بها إسرائيل والتي تؤثر في وضع القدس،

وقد استمع إلى البيانات التي أدلى بها الفرقاء المعنيون بهذا الموضوع،

وقد لاحظ اتخاذ إسرائيل مزيداً من الإجراءات التي أدت إلى تغيير معالم القدس وذلك بعد اتخاذ القرارات المذكورة أعلاه،

وإذ يؤكد المبدأ القائل إن الاستيلاء على الأراضي بالفتح العسكري غير مقبول،

١. يؤكد قراره السابق رقم ٢٥٢ (١٩٦٨)؛

٢. يأسف على فشل إسرائيل في أن تظهر أي احترام لقراري مجلس الأمن والجمعية العامة المذكورين أعلاه؛

٣. يشجب بشدة جميع الإجراءات المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس؛

٤. يؤكد أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي اتخذتها إسرائيل من أجل تغيير وضع القدس، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات، هي أعمال باطلة ولا يمكن أن تغير وضع القدس؛

٥. يدعو بإلحاح إسرائيل مرة أخرى، إلى أن تبطل جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تغيير وضع مدينة القدس كما يطلب منها أن تمتنع من اتخاذ أية إجراءات مماثلة في المستقبل؛

٦. يطلب من إسرائيل أن تخبر مجلس الأمن دون أي تأخير بنواياها بشأن تنفيذ بنود هذا القرار؛

٧. يقرر أنه إذا أجابت إسرائيل سلباً أو لم تجب على الإطلاق، فإن مجلس الأمن سيعود إلى الاجتماع دون تأخير للنظر في الخطوات التي يمكن أن يتخذها في هذا الشأن؛

٨. يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار.

تبني المجلس هذا القرار،

في جلسته رقم ١٤٨٥، بإجماع الأصوات.

المصدر: قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٤٧ - ١٩٧٤، تقديم الدكتور

أحمد عصمت عبد المجيد، مراجعة وتدقيق جورج طعمة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٣.